عن الوزيرة البريطانية المستقيلة

د. جلال أمين

عندما اشتد ساعد الحركة النسوية في العالم الغربي منذ نحو أربعين عاما، منادية بوضع حد للظلم الواقع على المرأة منذ مئات السنين (أم هي آلاف السنين؟!)،

كان لابد أن أشعر بالتعاطف مع بعض أفكار هذه الحركة، ولكني أعترف بأنني وجدت بعض ممثلي هذه الحركة وأنصارها، قد ذهبن الى أبعد من اللازم، لقد حاولت بعضهن تفسير سوء أحوال الكثير من النساء بهذا العامل وحده، رغبة الرجل في التسلط والسيطرة، فلم يعطوا الأهمية الواجبة للظروف الاجتماعية السائدة، ولأثر بعض النظم الاقتصادية، أكثر من غيرها، في ترسيخ التمييز في المعاملة بين الرجل والمرأة، فضلا بالطبع عن المبالغة في التقليل من أثر الفوارق البيولوجية.

مما لفت نظري وقتها من أفكار الحركة النسوية، القول بأن توالي عهود الظلم في التاريخ السياسي للعالم، إنما يعود الى تولي الرجال شئون العالم، واحتكارهم للسلطة، وأن التاريخ ما كان ليتطوى على كل هذه الحماقات، وكل هذه الأمثلة للقسوة والقهر والاستغلال، لو كان للنساء اليد العليا في تسيير أمور السياسة بدلا من الرجال.

لقد وجدت هذا الزعم أيضا مفرطا في التحيز للمرأة، إذ كنت، ولا أزال، أميل لرد كل هذه الحماقات ومظاهر القسوة التي يحفل بها التاريخ الإنساني، الى دوافع أكثر عمقا في النفس الانسانية، وتشترك فيه النساء مع الرجال، ومع هذا، فقد ظلت هذه الفكرة، في ذهني، محل نظر، تنتظر أدلة جديدة، لتأييدها، أو دحضها، قد نحصل عليها في المستقبل.

ثم حدث أن طالعت في الصحف البريطانية، منذ أيام قليلة خبرا اعتبرته مهما، وله علاقة بهذا الذي أتكلم فيه، وقد يقوى حجة من يقول إن تولي النساء أمور السياسة قد يكون أقرب الى المثل العليا مما ظهر حتى الآن، طوال احتكار الرجال لهذه الأمور، وأقصد بهذا الخبر، استقالة وزيرة بريطانية من منصبها احتجاجا على موقف الحكومة من الأحداث الدامية التي تعرض لها سكان غزة في الأسابيع الماضية، وامتناع الحكومة البريطانية عن شجب الاعتداءات الإسرائيلية، بل رفضها وقف إمداد إسرائيل بالأسلحة.

الوزيرة المستقيلة ليست وزيرة عادية، ففضلا عن كونها امرأة وسط مجلس للوزراء أغلبيته العظمى من الرجال، وعن كونها مسئولة عن وزارة مهمة، هي وزارة الدولة للشئون الخارجية (الى جانب وزير الخارجية فيليب هاموند)، ومن بين مسئولياتها الشئون المتعلقة بالعقائد والثقافات المختلفة، فإنها أيضا مسلمة من أصل باكستاني، جاء أبوها الى انجلترا مهاجرا من باكستان، واشتغل عاملا في أحد المصانع، ولكنه استطاع أن يوفر لابنته تعليما جيدا مكنها، مع ذكائها وطموحها، من أن تصبح شخصية سياسية مهمة في حزب المحافظين، وأن تنضم الى مجلس اللوردات.

صورة البارونة وارسي، كما رأيتها في الصحف الانجليزية، هي صورة امرأة شرقية جميلة الملامح، يشع من وجهها الذكاء وقوة الإرادة، وترتدي الزي الباكستاني (البوردة)، الذي أصرت على ارتدائه باعتباره من أمورها الشخصية، وهو ما يبعث على الاعجاب بقوة شخصيتها، وكذلك الإعجاب باحترام الانجليز للحرية الفردية، كانت وارسي قد حظيت قبل تعيينها وزيرة، بتقدير واسع لهجومها الشديد في برنامج تليفزيوني شهير على التمييز العنصري، وكذلك للدور الذي لعبته منذ بضع سنوات لحل مشكلة مدرسة بريطانية، حكم عليها بالسجن في السودان، بسبب سماحها لبعض السودانيات بإطلاق اسم (محمد) على دمية في شكل دب أليف يحبه الأطفال، حتى تم اطلاق سراح المدرسة بفضل هذه الوزيرة.

ثم حدثت مأساة غزة، من قتل إسرائيل للمدنيين وللأطفال في مدارسهم وتدمير المنازل بلا تمييز، فلم تستطع الوزيرة أن تصبر على ما حدث، وصفت مشاعرها لمحرر جريدة الاندبندنت البريطانية بقولها: «شعرت بأني وحيدة في مجلس الوزراء، وفي الاجتماع الموسع الذي عقد لمناقشة الموضوع دهشت لما خيم من صمت حتى على الوزراء المنتمين للحزب الليبرالي الديمقراطي.. كم كنت أتمنى لو تكلم واحد أو اثنان منهم في تأييد موقفي ولكنهم التزموا الصمت.. إن الأمر في نظري لا يتعلق فقط بالسياسة والمبادئ، فقبل كل شئ أريد أن يكون باستطاعتي مواجهة نفسي.. لقد حاولت بقدر استطاعتي أن أقنعهم بوجهة نظري وفشلت، فوجدت نفسي عاجزة، أكثر فأكثر، عن الالتزام بمبدأ المسئولية التضامنية للوزراء، ومن ثم لم يبق أمامي إلا الاستقالة، إن سياستنا الخارجية ليست مستقيمة في تطبيقها للقيم التي ندين بها، لقد وجدنا من السهل أن ننتقد بشار الأسد، وأن ننتقد تنظيم داعش، وأن ننتقد إيران، وأن ننتقد بوتين، ولكننا عجزنا عن انتقاد إسرائيل، إن هذا المسلك سيعود علينا بالضرر، داخليا وعالميا، إذ يسمعنا العالم نتكلم عن القيم وحقوق الإنسان ويرانا نلتزم بها أحيانا ونحيد عنها أحيانا أخري، كما يحلو لنا، فلايمكن أن نتجنب أن نوصف بالنفاق»، ثم اضافت معلقة على ما تعرضت له من نقد شديد من جانب بعض زملائها في الحكومة:

«إن الذي يقلقني ليس هو أن يقف ضدي هذا الشخص أو ذاك، بل أن يقف التاريخ ضدي».

ذكرني هذا كله بذلك الرأي القديم الذي اقترن بالحركة النسوية، من أن تسليم السلطة للنساء سوف يقضي على ما تتسم به العلاقات الدولية والتاريخ السياسي من ظلم وقهر، وتساءلت عما اذا كان هذا الموقف النبيل الذي اتخذته الوزيرة البريطانية يمكن أن يتخذ دليلا على صحة هذا الرأي، قلت لنفسي إن علينا الحذر من التسرع، فليس كل النساء مثل هذه الوزيرة، كما أن التاريخ السياسي القريب والبعيد، في بريطانيا كما في غيرها، يحتوي على بعض المواقف من نفس النوع، اتخذها رجال، بل إن ضعف مساهمة النساء في الحياة السياسية، في مختلف البلاد، قد لا يكون مجرد نتيجة لإجبار الرجال للنساء على الابتعاد عن السياسة ضد رغبة النساء، بل قد يكون نتيجة لنفور طبيعي لدى النساء من الاشتراك في لعبة (أو مصارعة) لا تتماشى مع ميولهن الطبيعية، سواء كان العمل السياسي المطلوب أخلاقيا أو غير أخلاقي.

كان هذا هو ما انتهيت إليه، ولكن هذا لم ينقص من إعجابي بموقف الوزيرة، وكان لسان حالي يقول: «اللهم أكثر من أمثالها، سواء من النساء أو الرجال».

عن «الأهرام» المصرية

سقط المالكي ومهمة إنقاذ العراق باقية

جلال عارف

كان السقوط حتمياً.. استطاع نوري المالكي بعد ثماني سنوات عجاف في الحكم، أن يوحد الجميع داخل العراق وخارجه في المطالبة برحيله.

كان الكل – إلا هو – يرى حجم الكارثة التي أوصل إليها العراق، بينما كان الرجل لا يشغله إلا أن يستمر في الحكم وأن يستحوذ على السلطة، حتى لو اقتصر الأمر في النهاية على ألا تتجاوز سلطاته مقر رئاسة الحكومة التي لم تعد تحكم شيئاً في العراق، جاء المالكي إلى الحكم بتوافق أميركي – إيراني، ومع دستور صاغه الأميركيون لكي يكرس الطائفية.

ولم يكذب الرجل خبراً.. استحوذ على كل السلطات، وحول الجيش وأجهزة الأمن إلى ميليشيات خاصة تخضع له فقط، وأعلن الحرب على الجميع! السنة والأكراد والأقليات، ثم اتجه لتصفية الحسابات مع حلفائه من الشيعة ليمنع أي فرصة لتبديله. ساءت علاقاته مع بول الجوار، وابتعد عن محيطه العربي، واختلق المشكلات مع الجميع.

وفي النهاية كان المشهد مأساويا! العراق المنكوب يكاد يختفي من على خريطة العالم كدولة موحدة عريقة، وتنظيم «داعش» يسيطر في أسابيع على أكثر من ثلث أرض العراق، والجيش الذي يقوده المالكي على أسس طائفية، ينهار في وجه هذه العصابة الإرهابية لترتكب أبشع الجرائم وتمارس التطهير العرقي والديني، بينما المالكي لا يدرك أنه سقط نهائياً منذ أن سقطت الموصل! لم يدرك حجم الهاوية التي قاد لها البلاد، حتى و«داعش» تقترب من العاصمة بغداد وتصبح على بعد أميال منها، وحتى وهو يرى مئات الألوف من المسيحيين العراقيين يتم تهجيرهم بالقوة أو ذبحهم بوحشية، والأزيديين يفرون من الموت على يد «داعش»، إلى الموت جوعاً وعطشاً فوق الجبال التي فروا إليها. وربما لم يحس بالخطر إلا بعد أن قررت واشنطن إرسال طائراتها الحربية في عمليات لمنع سقوط أربيل عاصمة كردستان العراقية في أيدي «داعش». حينها أدرك أن قواعد اللعبة قد تغيرت، ولكنه لم يدرك أن عليه أن يرحل طوعاً قبل أن يتم ترحيله..

سقط المالكي، ولكنه ترك العراق على حافة الهاوية.. «داعش» قد تكون العنوان الأبرز للتحديات الآن، بما استولت عليه من سلاح وسيطرت عليه من أراض، وما تملكه من أدوات التهديد مع وضع يدها على سد الموصل ومناطق للبترول.. لكنها ليست العنوان الأخطر. فـ«داعش» نفسها ما كان يمكنها أن تتمدد بهذه السرعة، لولا المناخ الطائفي الذي خططت له أميركا بعناية منذ غزو العراق، ولولا ما حدث على يد المالكي من إقصاء للسنة وصدام مع الأكراد واضطهاد لباقي الأقليات.

الآن سقط المالكي، وجاء رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي ليواجه التحديات الهائلة التي ورثها عن السنوات الصعبة والممارسات السيئة لحكم المالكي، التوافق الأميركي – الإيراني الذي جاء بالمالكي قبل ثماني سنوات، انتهى إلى توافق على إسقاطه. وقد دفع العراق ثمناً غالياً خلال السنوات الماضية، ومنذ الغزو الأميركي الذي «بشرنا» بتقديم النموذج الديمقراطي الذي سيتم تعميمه في الوطن العربي بعد ذلك.. فإذا به يقدم لنا نموذجاً لتدمير دولة عربية كبيرة، وتسريح جيشها وهدم مؤسساتها، تم تركها لنفوذ إيران ولحكم طائفي استكمل مهمة التدمير حتى انتهى بالعراق وبنا إلى «داعش»، بكل ما تمثله من مخاطر تتجاوز حدود العراق، وتفتح أبواب الفتنة والدمار في اتجاه الوطن العربي.

يرحل المالكي عن الحكم، وتبقى الأوضاع الكارثية التي خلفها وراءه. يفتح رحيل المالكي أبوابا للحل ويعطي الفرصة لإنقاذ العراق، لكن علينا هنا أن ندرك أن الحل في النهاية لن يأتي على يد من بدأوا المأساة وهدموا العراق وجعلوا مصيره رهنا بصفقات بين قوى خارجية. الحل مرهون بالحفاظ – أولا – على التوافق الوطني الذي نشأ لإسقاط المالكي، لكي يكون توافقا على إنقاذ العراق.

والحل مرهون – ثانيا – بتأكيد إرادة وطنية ترفض الطائفية وتستعيد العراق وطناً لكل أبنائه. وتعرف أن ما بدأه الاحتلال الأميركي بتدمير الدولة وفرض المحاصصة، كان مقدمة لما أعلنه نائب الرئيس الأميركي أخيراً من أن تقسيم العراق هو الحل! والحل مرهون – ثالثا – بأن ندرك أن القضاء على «داعش»، وهو أمر لا شك فيه، لن يقضي على الخطر إذا بقيت الساحة العراقية مسرحاً لتصفية الصراعات الإقليمية من ناحية، ولتأجيج الحرب الطائفية ونشرها في المنطقة من ناحية أخرى. ويبقى السؤال الأهم: هل تعلم العرب الدرس؟ وهل أدركوا أن غيابهم هو الكارثة الحقيقية التي مهدت لكل الكوارث؟ وهل تبينوا أن تدمير العراق كان مقدمة لتدمير كل العالم العربي، تحت شعارات ديمقراطية زائفة رفعتها أميركا وصدقها البعض أو ادعى تصديقها ليبرر ما يفعله؟!

أمام العراق الآن فرصة لإنقاذ نفسه من الانهيار الكامل، وأمام العرب فرصة ليستعيدوا العراق من براثن إرهاب «داعش»، وطائفية المالكي، وصراع القوى الإقليمية غير العربية على اقتسام النفوذ في أرض الرافدين.. إنقاذ العراق سيمتد لإنقاذ سوريا وإيقاف مخطط تدمير الوطن العربي أو إعادة تقسيمه. الكارثة الحقيقية أن تضيع منا الفرصة، كما ضاعت فرص عدة من قبل!

عن «البيان» الإماراتية

الدولة الإرهابية على مشارف المتوسط !

طارق الحميد

قدّم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، في مقال، نشره أمس، في صحيفة «صنداي تلغراف»، مرافعة مهمة حول خطر «داعش» في العراق، وضرورة أن تقوم بلاده باستخدام قوتها العسكرية للتصدي لها هناك، وردعهم قبل أن يقيموا «دولة إرهابية على شواطئ البحر المتوسط».

وحذّر كاميرون من أنه «إذا لم نتحرك للحد من هجوم هذه الحركة الإرهابية الخطيرة بشكل استثنائي، فإنها ستزداد قوة حتى تستهدفنا في شوارع بريطانيا، نعلم بالفعل أن لديها هذه النية الإجرامية». والأسئلة هنا تعليقا على مقال السيد كاميرون كثيرة، ومستحقة، فهل خطر «داعش» يتمثل بالعراق فقط؟ وهل يمكن أن يقيم التنظيم «دولة إرهابية على شواطئ البحر المتوسط» دون أن يتمكن في سوريا؟ وهل يمكن الاكتفاء بكسر «داعش» بالعراق وتجاهلها في سوريا؟ وكيف سيجري كسر «داعش» هناك دون دعم الجيش الحر، أو التدخل العسكري؟

أسئلة كثيرة ومهمة، خصوصا أن الغرب، وعلى رأسه أميركا، قد تجاهلوا مطولا كل التحذيرات من خطورة تجاهل الأزمة السورية، وأنه كلما تأخر كسر بشار الأسد، فإن الإرهاب والطائفية بالمنطقة سينفجران، وسيدفع الجميع ثمن ذلك، وهذا ما حدث فعليا، حيث بات هناك «النصرة» و«داعش»، التي أطلق الأسد سراح ثلاثة من قياداتها لتصبح على ما هي عليه الآن، والضحية بالطبع هي الثورة السورية، والجيش الحر، بل وكل المنطقة، فهل لا يزال الغرب يكابر للآن حول ضرورة التدخل في سوريا؟

اللافت أنه عند اندلاع الثورة السورية، ولأن أوباما لا يريد التدخل هناك، تم إطلاق صفة «الحرب الأهلية» لتعقيد التدخل الدولي سياسيا وقانونيا، بينما اليوم في العراق يهرع الغرب لحماية الأقليات من «داعش»، ونوري المالكي، ولم يقل أحد إن ما يحدث في العراق حرب أهلية، وهي كذلك بالفعل، بينما يُقال ذلك عن سوريا التي يرتكب النظام فيها جرائم بحق الشعب، وبدعم إيراني مطلق، توازي ما تفعله «داعش» من جرائم! فهل حان الوقت ليعي الغرب خطورة تأخره، وتجاهله لما يحدث في سوريا، أم تستمر مكابرة الإدارة الأميركية؟

الحقيقة أنه طالما لم يدرك الغرب أن تجاهل الأزمة السورية خطأ قاتل فهذا يعني أن كل محاولاتهم لوأد «داعش» وغيرها، والحيلولة ضد قيام «دولة إرهابية على شواطئ البحر المتوسط» ستبوء بالفشل، فمثلما كان رحيل المالكي إيذانا بانطلاق الحلول السياسية في العراق، فيجب أن يكون رحيل بشار الأسد الآن إيذانا بانطلاق الحلول السياسية والتصحيحية في المنطقة ككل. فما على الغرب إدراكه هو أن الأسد الراعي الأول للإرهاب في المنطقة، ولا بد من رحيله وإلا فإنه ستكون هناك فعليا «دولة إرهابية على شواطئ البحر المتوسط»، أو دول فاشلة، وهذا مدعاة لظهور ما هو أسوأ من «داعش».

عن "الشرق الأوسط" اللندنية